

## سيف لـ«الوطن»: الجمعيات قائمة وأموال المكتتبين لن تسس الرئيس الأسد يصدر قانوناً بإلغاء الاتحاد العام للتعاون السكني

محمد راكان مصطفى

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد قانوناً بإلغاء الاتحاد العام للتعاون السكني والاتحادات التعاونية السكنية في المحافظات. ونص القانون رقم ٣٧/ بناءً على ما قرره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٨ على إلغاء الاتحاد العام للتعاون السكني في الجمهورية العربية السورية والاتحادات التعاونية السكنية في المحافظات المشكلة بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٩٩/ لعام ٢٠١١.

وبناءً على القانون تحل وزارة الأشغال العامة والإسكان محل الاتحاد العام للتعاون السكني ومحل الاتحادات التعاونية السكنية في المحافظات بكل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات، وتؤول الأموال المنقولة وغير المنقولة كافة إلى الوزارة، وبموجب القانون تتولى وزارة الأشغال العامة والإسكان كافة المهام الموكلة للاتحاد العام للتعاون السكني والاتحادات التعاونية السكنية في المحافظات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٩٩/ لعام ٢٠١١، على أن يصدر وزير الأشغال العامة والإسكان قرارات تشكيل اللجان اللازمة لجرد الموجودات والمطالب وتحديد قيمتها، كما يصدر التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

معاون وزير الأشغال العامة والإسكان محمد سيف أوضح للوطن أن الأموال التي سوف تتؤول للوزارة وفقاً للقانون هي أموال الاتحادات وليس أموال الجمعيات، مؤكداً أن الجمعيات قائمة وأن أموال المكتتبين والمخصصين والمسجلين لديها هي نفسها ولن تسس. مبيناً أنه وبإلغاء الاتحادات تم إلغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة، بحيث أصبحت الجمعيات تابعة للوزارة مباشرة، وأصبح هناك رأس واحد لهذا القطاع هو الوزارة. وأشار سيف إلى أنه سابقاً كان أي قرار يصدر يتم بناءً على اقتراح من الاتحاد، أما الآن أصبح من الممكن للوزارة إصدار القرار الذي تراه فيه مصلحة القطاع مباشرة، كما أصبحت الوزارة أقرب للجمعيات وأصبح متاح لها مراقبتها بشكل أكبر عبر المديرية التابعة للوزارة.

وحول حقوق الجمعيات والمكتتبين في القضايا المحالة إلى القضاء أو إلى الجهات الرقابية بين معاون الوزير أن الوضع الحالي أفضل من السابق، حيث أن أي حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية واجب التنفيذ وأصبح ممكن تنفيذه مباشرة ومن دون بطء، ورأى أن الوزارة تعمل على إصلاح القطاع، مضيفاً: سابقاً كان هناك تقاذف مسؤوليات بين الاتحاد والوزارة، واليوم أصبحت المسؤولية محصورة بالوزارة وأي خطأ هو مسؤولية الوزارة، ومن الواجب أن يكون لدى الوزارة خطة واضحة ليعود هذا القطاع الذي بنى في السابق من كاملة إلى الله.



## لا يوجد قرار رسمي بإلغاء العقود الموسمية

# مجلس الوزراء يعمم بفرز الفائض من الناجحين في مسابقات «السياحة» و«الإعلام» و«التعليم العالي» لمصلحة وزارة العدل

بتوظيف عدد كبير بشكل دائم عبر مسابقات وفرز الفائض من المسابقات الأخرى.

ولفت المصادر إلى أن هناك تقصراً في الموظفين وخصوصاً في المحاكم، مضمياً: ليس من المعقول ألا يكون لدى القاضي مستخدم أو موظف لنقل الأضياف من محكمة إلى أخرى وفي العديد من الأحيان يضطر القاضي إلى أن يأخذ الإضمار بيده من المحكمة إلى الديوان.

ولفت المصادر إلى أنه في حال لم يتم إجراء المسابقة في الأشهر الثلاثة القادمة يمكن تمديد المدة إلى ثلاثة أشهر حتى تستكمل الإجراءات القانونية الخاصة بها، مشيرة إلى حاجة الوزارة إلى عدد كبير من الموظفين وأن العقود الموسمية لا يمكن أن تفي بالغرض.

من جهتها اعتبرت مصادر في جامعة تشرين أن هذه الخطوة صائبة، باعتبار أن الفائض من الناجحين يتجاوز اله الآف مواطن من مختلف الفئات والتخصصات.

وأكد معاون وزير السياحة بسام بارسك أن التعميم الجديد الصادر يوفر الوقت والإجراءات، إضافة إلى توفير الأموال والتكاليف التي تصرف، ناهيك عن توفير جهد العاملين، الأمر الذي يعكس إيجاباً على تعيين أعداد إضافية من الناجحين.

وحول المسابقة قال بارسك لـ«الوطن»: تمت مخاطبة مديريات السياحة في المحافظات لرصد احتياجاتها الحقيقية الحالية، مؤكداً أنه سيتم رفع نسبة الناجحين المقبولين في وزارة السياحة، إضافة إلى ردف قسم من الناجحين لمصلحة وزارة العدل.



الموسمية من الممكن ألا يحل التقصير الحاصل في وزارة مفصلية مثل العدل لأن الموظف بموجب العقد الموسمي من الممكن أن يترك عمله بأي لحظة من دون أن يكون هناك أي إجراء قانوني بحقه وبالتالي لا بد من حلول دائمة

معتبرة أن هذه الخطوة جاءت لإيجاد حلول جذرية لمسألة الكوادر البشرية في الوزارة باعتبار أن هناك عدداً كبيراً من الموظفين بموجب عقود موسمية.

وأوضحت المصادر أن الاعتماد فقط على العقود

الإعلام، مضمياً: من الأهمية بمكان توظيف الفائض وفرز الناجحين إلى وزارات الدولة ذات الحاجة إلى عدد من التخصصات والشهادات التي نطلبها نوعاً ما من الإعلان عن مسابقة جديدة أخرى.

الخطيب أشار إلى ضرورة استيعاب أكبر عدد ممكن من الناجحين في المسابقات بأقصى طاقة بسبب الوضع المعيشي، معرباً عن رفضه المطلق لأي حديث عن إلغاء العقود الموسمية نظراً لأهميتها في مساعدة الفقراء وذوي الحاجة، مبيناً عدم وجود أي شيء رسمي حول إلغاء العقود.

وأضاف الخطيب: ساطلب من مجلس الشعب بضرورة الإبقاء عن العقود الموسمية، وترشيدها إن تطلب الأمر، مضمياً: لا يوجد دولة في العالم قادرة على توظيف جميع أبنائها، وخصوصاً أن القطاع الخاص بسبب ظروف الحرب تراجت مساهمته في الاستيعاب ما أثر بشكل سلبي في المجتمع بشكل عام، وبالتالي ترك أثراً سلبياً على حمل الدولة أعباء إضافية في ظروف تعتبر الأسوأ في تاريخ البلاد، وخير دليل على ذلك أنه عندما تصدر أي جهة في الدولة إعلاناً لتعيين موظفين من مختلف الفئات يتقدم الآلاف من المواطنين والاستيعاب يكون لبعض مئات وأحياناً لعشرات فقط، الأمر الذي يشكل ردف فعل سلبياً لدى المواطن ويخلق حالة من عدم الثقة بالجهة المعلنة.

من جهتها توقع مصادر في وزارة العدل أن تسعي الوزارة للحفاظ على الخبرات ولو كانت عقوداً موسمية،

محمد منار حميجو- فادي بك الشريف

أصدرت رئاسة مجلس الوزراء تعميماً نص على فرز الفائض من الناجحين في مسابقات وزارات السياحة الموسمية التي تعاقب منها الوزارة على ضرورة ترميم الاختصاصات وخاصة المعاهد والبيكالوريا لمصلحة وزارة العدل حسب حاجتها.

وشدد التعميم الذي حصلت «الوطن» على نسخة الذي جاء بناءً على كتاب لوزارة العدل لحل مشكلة العقود الموسمية التي تعاقب منها الوزارة على ضرورة ترميم النص المتبقي من الموارد البشرية فيها من خلال الإعلان عن مسابقة واختيار حسب الحاجة وبالسرية الممكنة. وأوضح التعميم أنه يتم الاستمرار بالوضع الراهن مدة أقصاها ثلاثة أشهر فقط «الربع الأول من العام القادم بعد موافقة رئيس مجلس، نظراً للظروف الخاصة في الوزارة وانعكاس القرار المذكور على مصلحة وسير العمل وبغية السعي لترشيح العقود الموسمية.

وأعتبر عضو مجلس الشعب سمير الخطيب أن هذه الآلية من المفترض اعتمادها بشكل مستمر للتخفيف عن الأعباء والتكاليف التي تقع فيها جهات الدولة في الإعلان عن المسابقات والوقت والجهد الكبير الذي يتكبده المواطن والجهة صاحبة الإعلان.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الخطيب أن هناك فائضاً كبيراً لدى وزارة التعليم العالي «جامعة تشرين» أو إضافة إلى بقية المسابقات المعلنة سواء السياحة أو

## ١٠٠ مليون ليرة عائدات بريد حمص

# الصالح لـ«الوطن»: تقديم ١,٤ مليون خدمة منذ بداية العام

حمص- نبال إبراهيم

وأشار الصالح إلى أن المديرية تقوم بصرف رواتب أكثر من ٣٣ ألف متقاعد بكتلة مالية تصل إلى نحو مليار ليرة شهرياً، مبيناً أن خدمة إيصال الرواتب تقدم لأكثر من ٢٢٠٠ متقاعد ضمن المحافظة مقابل بدل تقديم هذه الخدمة والذي يبلغ ٤٠٠ ل.س فقط عن كل مرة، مشدداً على ضرورة نشر هذه الخدمة على نطاق واسع لأنها تحقق الفائدة للطرفين المتقاعد من جهة والمديرية من جهة الأخرى.

ولفت إلى أن مكاتب المديرية في المدينة والريف ٣٤ مكتباً بريدياً بواقع عمال يبلغ ١٩١ عمالاً في مركز المديرية والمكاتب الريفية، مبيناً أن ٢٢ مكتباً منها بالخدمة وتم الانتهاء مؤخراً من إعادة تأهيل وتفعيل مكتب بريد تلدو وإعادة للخدمة ليصبح عدد المكاتب التي بالخدمة ٢٣ مكتباً بالريف، بينما لا يزال ١١ مكتباً منها حتى تاريخه خارج الخدمة، منها بأنه تم مؤخراً رصد اعتمادات ٢,٥ مليون ليرة لإعادة تأهيل مكتب بريد باب السباع وحالياً المديرية بصدد المباشرة بأعمال الترميم والتأهيل، كاشفاً أن المديرية ستقوم بافتتاح ٥ مكاتب بريدية جديدة مطلع عام ٢٠٢٠ القادم، مبيناً أنه تم الانتهاء من الأعمال لهذه المكاتب الخمسة كافة ويتم حالياً استكمال التجهيزات الحاسوبية والمكتبية والربط الشبكي وسيتم تفعيلها ووضعها بالخدمة فور الانتهاء من أعمال التجهيزات.

وأشار الصالح إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المديرية من ضعف الإمكانيات وعدم لافتة الكليات اللازمة من سيارات ودرجات ثاوية ونقص مستلزمات العمل من المعدات والآلات البريدية والروتين والعمل والبطء الشديد في إيصال الطرود البريدية رغم الأسراع التشغيلية والمنافسة والتي كلها تشكل عوامل تجعل من مديرية البريد خارج السباق في ميدان السوق البريدية ومواجهة الشركات الخاصة التي تمتلك إمكانيات ضخمة وسرعة في الإنجاز.

كشف مدير مديرية بريد حمص بسام الصالح لـ«الوطن» أن عائدات المديرية منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه وصلت إلى أكثر من ١٠٠ مليون ليرة بنسبة زيادة وصلت إلى نحو ٤٢٪ مقارنة بالفقرة نفسها من عام ٢٠١٨ الماضي.

وأشار الصالح إلى أن عائدات المديرية من بطاقات يانصيب معرض دمشق الدولي وصلت إلى نحو ٢٤ مليون ليرة، ومن عائدات بيع الطوابع المالية نحو ٢,٥ مليون ليرة، وعائدات بيع الطوابع البريدية تزيد على مليوني ليرة، ومن الحوالات العادية المسحوبة ٩٠٠ ألف ليرة والحوالات الفورية أكثر من ٢٠٠ ألف ليرة، وبلغت عائدات الطرود البريدية نحو مليون ليرة، وعائدات وثيقة غير عامل ما يزيد على ٣ ملايين ليرة، وعائدات السجل المدني نحو ٥ ملايين ليرة، وعائدات خدمة إيصال الرواتب المتقاعدين أكثر من ١٨,٥ مليون ليرة، وعائدات كل من البريد الاقتصادي ٦,٥ ملايين ليرة والبريد الرسمي اللاحق الدفع نحو ٢,٥ مليون ليرة وتصوير وثائق ١,٥ مليون وتأجير العلب البريدية نحو ٢٠٠ ألف ليرة.

وأكد أن المديرية قدمت أكثر من مليون و٤٠٠ ألف خدمة بريدية مختلفة منذ بداية العام الحالي، لافتاً إلى أن المديرية منحت أكثر من ١١ ألف وثيقة غير عامل وما يزيد على ٢٨٧ ألف خدمة سجل مدني من إخراج قيد وبيان طلاق وبيان ولادة وبيان وفاة وبيان عائلي وبيان زواج) و٣٦٠ ألف خدمة دفع رواتب المتقاعدين و١٦ ألف خدمة إيصال الرواتب إلى المنازل وحوالي ٣٠٠ ألف خدمة بيع بطاقات يانصيب معرض دمشق الدولي و٣٣٦ ألف خدمة لصرف البطاقات الراجحة.

# ١,١ مليار أنفقت على خدمات تجمع حجارة للنازحين.. وشكاوى عدم ترحيل الأنقاض وسوء الخدمات

القنيطرة- خالد خالد



أسوة بباقي التجمعات التي عاد إليها الأهالي. ويؤكد الأهالي في شكاواهم المتكررة أن البلدية لم تقم بترحيل الأنقاض والردميات من كثير من المناطق التي عاد إليها المواطنون ومن طلب البلدية مبالغ مالية لقاء ترحيل الأنقاض والردميات حيث قام الأهالي بإزالتها على حسابهم بأليات البلدية نفسها أو أليات أخرى مقابل مبالغ مالية، إضافة إلى عدم الاهتمام عدا الحفر بالشوارع الرئيسية والفرعية وغياب الزفت بشكل كامل وانقطاع الكهرباء لأيام طويلة والمطالبة بالتوسط لدى محافظة ريف دمشق من أجل توجيه شركة كهرباء الريف لاستكمال الشبكة الكهربائية كما يشكو الأهالي من عدم وجود شبكة اتصالات أرضية.

٦٣٠ ك. ف. في حي الوحش وكذلك تجهيز ٤/ مراكز في منطقة حي المنصور ٢/ ١٠٠٠ ك. ف. و ٢/ ٦٣٠ ك. ف. وتم تجهيز مركز جانب البلدية ١/١٠٠٠ ك. ف. مبيناً أن تجهيز برجية ٢٤ باستطاعة ٦٣٠ ك. ف. في حي فايز منصور في الجانب الآخر يوجد الكثير من الشكاوى على الواقع الخدمي في تجمع حجارة للنازحين الذي يبلغ عدد سكانه نحو ٢٠٠ ألف نسمة بسبب سوء الخدمات واستياء عام من أداء الوحدة الإدارية واعتراف المعنيين بوجود ترهل وضعف بأدائها وعدم تقديم الخدمة الأمثل والأفضل

مركز السيدة زينب الصحي في بلدة مرق حجارة بكلفة ٣٠ مليوناً. وحول مشاريع مؤسسة المياه فقد قامت بمشاريع قيمتها ٥٠٠ مليون ومنها تأهيل وصيانة شبكات الآبار بالحي الشمالي ١/١٥ بكلفة ٣٥٠ مليوناً وتأهيل وصيانة شبكات الآبار بالحي الجنوبي ٧/ آبار بكلفة ١٥٠ مليوناً، إضافة لإنفاق ٢٥٠ مليوناً على تأهيل شبكة الصرف الصحي في الحي الجنوبي وتأهيل شبكة الصرف الصحي الحي الشمالي قيد التنفيذ مع اليونيسيف بقيمة ١٢٥ مليوناً.

ولفت إسحاق إلى أن الكهرباء في بلدة مرق حجارة تتبع شركة ريف دمشق وتم تجهيز ٣/ مراكز باستطاعة ١٠٠٠ ك. ف. واثنين

بين نائب محافظ القنيطرة حسين إسحاق أنه تم تقديم خدمات مجلس بلدة مرق حجارة المسلحة حتى تاريخه ١,١ مليار ليرة سورية، منها بأن الخدمات التي قدمتها المحافظة وعبر جهاتها المختلفة ساهمت باستقرار المواطنين الذين عادوا إلى منازلهم وعبر دفعات متتالية لسهولة تحديدهم.

وأشار إسحاق إلى أن الأمانة العامة ومن الموازنة المستقلة قدمت نحو ٦١ مليوناً لبلدية تجمع مرق حجارة قيمة مازوت وزيتون لشركة ترحيل الأنقاض وإشارات جراب البلدية وتنفيذ طريق من قبل الإشتاءات العسكرية وصرف صحي لعام ٢٠١٨، وأما إدارة النفايات الصلبة فقدمت مواد بقيمة ثمانية ملايين.

أنفقت ١٦٦ مليوناً على إعادة تأهيل عدد من المدارس لتتجمع المذكور وهي مدرسة فيصل محمد الأولى بكلفة ٢٣ مليوناً وفضل محمد الثانية ٩,٨ ملايين وفضل محمد الثالثة للبنات بقيمة ١٩ مليوناً والسيدة زينب الأولى ١٣ مليوناً والسيدة زينب الرابعة ٢٠ بكلفة ٢٢ مليوناً.